الحجاج في التداولية:
مدخل إلى
الخطاب البلاغي

صابر الحباشة

كاتب وباحث من تونس

الحجاج في التداولية:
مدخل إلى الخطاب البلاغي

صابر الحباشة

تعرَّف التداولية المدمجة، حسب المعجم الموسوعي للتداولية، بكونها «نظريّة دلاليّة تُدمِجُ مظاهر التلفّظ في السّنّة اللّسانية (بمعنى اللّسان Langue عند دي سوسّير ١٩٦٨)»(١) وليست مظاهر التلفّظ، في بعض وجوهها، سوى عوامل حجاجية تندرج في الأقوال فتكيّف تأويلها وفق غاية المتكلّم. وقد درس ديكرو ألفاظا وكلمات مخصوصة لها قيمة حجاجية، ولكن قبل الانتقال إلى التحليل الحجاجيّ، ما معنى الحجاج عند ديكرو؟

إنّ ديكرو يفرّق بين معنيين لِلَفظ الحجَاج Argumentation: المعنى العادي والمعنى الفنّي أو الاصطلاحيّ، والحجاجُ موضوعُ النّظر في التداوليّة المدمجة هو بالمعنى الثاني.

الحجاج بالمعنى الفنّي

يعني الحجاج بمعناه الفنّيّ صنفا مخصوصا من العلاقات المُودَعَة في الخطاب والمُدرجَة في اللّسان، ضمن المحتويات الدّلالية. والخاصّيّة الأساسية للعلاقة الحجاجية أن تكون دَرَجيّة (Scalaire) أو قابلة للقياس بالدّرجات، أي أن تكون واصلةً بين سَلاَلمَ(٢).

إنّ مفاهيم السُّلّم الحجاجيّ والتوجيه الحجاجيّ يختصّان إذن بالعلاقة الحجاجيّة،سواء أحُدِّدت هذه العلاقة لسانيّا أم اندرجت تداوليّا . إنّه ضمن الحجاج بمعناه الفنّي ، نفهم إمكانيّة الدفاع عن أطروحة أولويّة الحجاج على الإخبار. إنّه من زاوية نظر إخباريّة (المستوفية شروط الحقيقة (٣) Vériconditionnel)، تقريبا «تستلزم لا»(٤)، والحال أنّ جملةً لها شكل: تقريبا «لا تستدعي موضعًا topos يُمكن أن تستعمله جملةٌ لها شكل **لا**»، بل هي تستدعي موضعًا يمكن اعتماده مع جملةٍ لها شكل ق. إنّ القيمة الحجاجية (تحديد السّلّم الحجاجيّ الذي ينبغي أن يُوضَع عليه الفعلُ الذي يُحدِّده الملفوظُ) هي الأولى إذن بالنّظر إلى القيمة الإخبارية(٥).

تصوّر موريس Charles W. Morris للدلائلية وللتداولية:

التداولية هي العلم الذي يدرس علاقة العلامات بمؤوّليتها ، هذا هو التعريف الأوّلي للتداولية . ويفرّق موريس بين التداولية الخالصة والتداولية الوصفية ونعت «الخالصة» يعود على تطوير لغة حيث يكون الحديث فيها عن البُعد التداولي للسيميوزيس (توليد الدلالة) Semiosis والمفاهيم الأساسية للتداولية هي: المؤوِّل (بكسر الواو) والمؤوَّل (بفتح الواو) والاصطلاح (المطَبّق على العلامة) والأخذ بعين الاعتبار (بوصفه وظيفة للعلامات) والتحقّق والفهم كما توجد مفاهيم أخرى هامّة للدلائلية مثل الدليل (العلامة) واللغة والحقيقة والمعرفة وهي ذات مكوِّن تداوليّ. إنّ التداولية تفترض التركيب والدلالة. فالمعلوم أنّها العلاقة بين العلامات فيما بينها والعلامات في علاقتها بالأشياء، حتّى نصل إلى علاقة العلامات بالمؤوِّلين(٦).

مفهوم القاعدة التّداولية:

إنّ القواعد التركيبية تحدّد العلاقات بين العلامات الحوامل؛ أمّا القواعد الدلالية فتربط الصلة بين العلامات وأشياء أخرى؛ في حين تنطق القواعد التداولية بالظّروف الخاصّة بالمؤوّلين، وهي ظروف تكون العلامة الحامل ضمنها علامةً. ومن ثمّة، فإنّ كلّ قاعدة تجري بطريقة سلوك نمطي، وبهذا المعنى يوجد مكوّن تداولي في كلّ القواعد. ولكن ثمّة قواعد تداولية مخصوصة. إنّ هذه القواعد تعبّر مثلا عن الشّروط التي ينبغي أن يستجيب لها المؤوّلون ليؤديّ اسم الفاعل مثل «أوّاهُ !» وظيفته أو صيغة أمر مثل «تعَالَ !» أو عبارة تقييمية مثل «لحسن الحظّ» أو عبارات مثل «صباح الخير !» أو مختلف الوسائل البلاغية أو الإنشائية . وبما أنّ صياغة مثل هذه الشّروط لا تستوعبها حدود التركيب ولا الدلالة، فهي من مجال اشتغال التداولية(٧).

لقد توقّع مُوريس منذ سنة ١٩٣٨ المنعطف الذي ستتخذه البحوث اللاّحقة: المنزع العامّ يتمثّل في البحث المتخصّص سواء في التركيب أو الدلالة أو في ميدان التداولية الأرحب. لذلك لم يعد ثمّة تركيز زائد على العلاقات فيما بين هذه الاختصاصات ضمن الدلائلية. وغالبا ما يقدّم المعلّقون تقدُّم البحث على أنّه بناءٌ انطلاقا من التركيب، تنضاف إليه وجهة النظر الدلاليّة ثمّ التداوليّة (التي تُعهد إليها مسائل تستعصي معالجتها خارجها !) . والحال أنّ البُعد التداوليّ حاضرٌ منذ إدخالنا مفهوم القاعدة : القاعدة تكون دائما من أجل **استعمال**(٨).

نحو تداوليّة صوريّة: برنامج ستالنكير Stalnaker في ١٩٧٢

علم الدلالة هو دراسة القضايا(propositions) أي دراسة مواضيع تمثّل شروط حقيقية. تنطلق في العادة من العالم الواقعيّ ولكن من الملائم إمكان تقييم لا فقط الحالة الراهنة للعالم ولكن حالات ممكنة له، وهو ما سمّيناه «عوالم الممكنة « إنّ القضيّة هي طريقة لتقسيم العالم على قسمين؛ لتقسيم مجموع الحالات الممكنة للعالم قسميْن : الحالات المُقصاةُ من قبل حقيقة القضيّة والحالات غير المُقصاةِ. كيف نحدّد عالَمًا ممكنًا؟ يكون ذلك بتخصيص مجال ذواتٍ يُقال إنّها تُوجد في هذا المجال(٩).

فللتداولية إذن مهمّتان :

١. تحديد الأعمال اللّغويّة المهمة ، وذلك هو تحليل الأعمال المتضمّنة في الأقوال(١٠).
٢. تعيين خصائص سياق التلفّظ الذي يحدّد أيّ القضايا يُعبَّر عنها بجملة مُعطاة .

إنّ مشكلة تحليل الأعمال اللغوية هي إيجاد الشروط الضروريّة والكافية للنجاح أو حتّى للإنجاز العادي لعمل لغويّ. وتشتمل هذه الشّروط على وجود بعض الخصائص (السّمات) أو انتفائها في السّياق الذي يُنجز فيه العمل اللغوي. مثال ذلك: مقاصد المتكلّم والمعرفة والاعتقادات والمحاولات والمصالح المشتركة بين المتكلّم والمخاطب، والأعمال اللغوية الأخرى المنجزة في السّياق ذاته، والظرف الذي جرت فيه المخاطبات وتأثيراتها وقيمة الحقيقة للقضيّة المعبَّر عنها ...إلخ .

لا يختصّ سياق التلفّظ بالقوّة التي عُبّر بها عن القضيّة، فحسب، ولكنّه يشمل القضيّة نفسها(١١).

هذا العرض لبعض المقاربات اللسانية والفلسفية للتداولية يُركّز على الطابع المنهجيّ و الإجرائيّ، وقد اعتمدنا بشكل غالب كتاب فرانسواز أرمنغو المحال عليه في الهوامش السّابقة، وذلك اقتصارًا منّا على الخطوط الكبرى، ففضّلنا الاطّلاع على عدد من المقاربات، ولم نتبنّ واحدةً منها فقط خشية الوقوع في الإسقاط عند مزاولة المتن التلخيصيّ أو رهبة من التمحّل في استخراج النتائج . غير أنّنا لا نزعم مع ذلك أنّ جميع ما ذكرناه يمثّل الأطروحات التداوليّة، ولكنّه عرض مختصر يتوقّف عند بعض المحطّات الهامّة في النظريّات التداولية المعاصرة سنحاول الاستفادة من أخرى أحدث منها في الإبّان .

ثمّ إنّنا نزعم محاولة توظيف بعض تلك المقاربات في إنارة قراءة شروح التلخيص قراءة معاصرة تركّز على البُعد التداوليّ في هذا المتن البلاغيّ وما مسايرتنا لمصنّف فرانسواز أرمنغو إلاّ محاولة لاقتناص أكثر

فُرَص المسك بخيوط المشهد التداوليّ المهمة، فإن لم نفهم بعض المقاربات في هذا المضمار أو مررنا على بعضها الآخر مرور الكرام، فليس ذلك سوى قصور منّا عن إدراك الشّمول في مجال تشعّبت فيه الرّؤى وتزاحمت الفلسفات والمناهج وربّما تضاربت المقاربات.

إنّ سمة الثراء الشديد في المباحث التداولية، قد تؤدّي بنا إلى محاولة تجنّب التشتيت، وذلك بالوقوف على ما نراه ملائما للمدوّنة التراثية سواء بالتوافق أو المخالفة أو غير ذلك من أنماط التلاقح .

ولقد أقامت فرانسواز أرمنغو كتابها(١٢) على عرض أهمّ المقاربات التداولية عرضا تاريخيا ما أمكنها ذلك الحالُ، ثمّ أسّست الفصول الثاني والثالث والرابع على برنامج هنسن (Hansson) الذي أسّس تداولية ذات درجات ثلاث. وكان الفصل الخامس بيانا لتفاعل التداولية في التيّارات الفلسفية المعاصرة.

تكوين تداوليّة ذات درجات ثلاث: برنامج هنسن في ١٩٧٤

إنّ هنسن (Hansson) هو الأوّل الذي حاول التوحيد بين مختلف أجزاء التداولية توحيدا نسقيّا مراعيا التمفصل بين مختلف تلك الأجزاء. وقد أقام محاولته هذه بطريقة تقدّميّة مستقلّة نسبيّا.

إنّ هنسن يميّز بين ثلاث درجات في التداولية. وكلمة «درجات» المختارة عوضا عن أجزاء تحدّد فكرة المرور التدريجي من مستوى إلى آخر. وسنرى أنّه يتمّ وضع بعض مظاهر السّياق في الاعتبار بالنسبة إلى كلّ درجة. ويمكن القول إنّ السّياق يغتني ويتعقّد من درجة إلى أخرى.

١) تداولية الدرجة الأولى هي دراسة الرموز الإشاريّة، أي العبارات الغامضة نسقيّا. عبارات معناها غامض ومرجعها يتنوّع نسقيّا حسب ظروف استعمالها، أي حسب سياق التلفّظ .

ما هو السياق بالنسبة إلى الدرجة الأولى؟ إنّه موجودات أو محدِّدات موجودات. سياق وجوديّ ومرجعيّ: المخاطَبون وإحداثيات المكان والزمان .

٢) تداولية الدرجة الثانية هي «دراسة الطريقة التي تتّصل فيها القضيّة المُعبَّر عنها بالجملة المنطوقة»، إذ في الحالات المهمّة، ينبغي أن تتميّز القضيّة المعبّر عنها عن الدّلالة الحَرْفية للجملة ما هو السّياق بالنسبة إلى الدرجة الثانية؟ إنّه السياق في معناه الموسّع عند ستالنكير (Stalnaker)، أي هو موسّع حتّى ما يفترضه المتخاطبون .

إنّه سياق معلومات ومعتقدات مشتركة. ومع ذلك فإنّه ليس سياقا «ذهنيّا» ولكنّه سياق يُعبّر عنه بألفاظ العوالم الممكنة .

٣) تداوليّة الدرجة الثالثة هي نظرية الأعمال اللغويّة. ويتعلّق الأمر بمعرفة ما يتمّ إنجازه عبر استعمال بعض أشكال اللّسانية. إنّ الأعمال اللّغويّة موسومةٌ لسانيا، ولكن ذلك لا يكفي لرفع الالتباسات وتحديد ما تمّ إنجازه حقّا في وضعيّة تواصليّة معيّنة. وإنّ وجود الأعمال اللّغويّة غير المباشرة يجعل المشكل أعقد.

وكما كتب شنال (Schnelle) منذ ١٩٧٣: «إنّ السّياق هو الذي يحدّد ما إذا كان ملفوظ جادّ قد تمّ إنجازه وليس مَزْحًا، أو إذا ما عَرَضنا مثالا، هل إنّه يشكّل إنذارًا أو إنّه يُعطي أمرًا». فإنّنا نرى أنّ مفهومُ السّياق هنا أشدّ ثراءً و أكثر إطلاقا منه في الحالات السابقة. إنّ رفع الالتباسات في الحالات التي طرحها شنال، قريبٌ إلى الانتساب إلى كفاءة موسوعية أو كفاءات ثقافية أو بين الثقافات وحتّى الحسّ الفرديّ(١٣).

إنّ هذا التخطيط الذي نقلته فرانسواز أرمنغو عن هنسن يمثّل، في ما نرى، مقاربة صالحة للملفوظات بأنواعها في اللّغات الطبيعية. غير أنّنا نحدس مُسبّقا، بِرهان مهم يتمثّل في خصوصيّة المقاربة التداولية للنصوص المنتمية إلى جنس الشرح البلاغي، والرهان يكمن، في ما نرى، في حيّز اشتغال المشروع التداولي المقترح : هل هو المتن الشّرحي باعتباره وحدة منسجمة، فيتمّ تشريحه بطريقة كليّة وفق المنوال التداوليّ؟ أم إنّ المقاربة التداولية ستغوص خلال ثنايا الشّرح، فتتسلّط على التناول البلاغي لمدوّنة الشّواهد (باعتبار انتماء هذه الأخيرة إلى الإنجاز الفرديّ للّغة وهو إنجاز خاضع

من حيث المنطلق إلى السّياق والعلاقات التواصلية) لتُشكّل مقاربة ثانية ذات مستويين في التعامل:

١- مستوى فهم الطرح البلاغي: التفسير البلاغي للوجوه الجمالية والتأثيرية في الأقوال.

٢- مستوى طرح بديل تداوليّ / أو إقرار تشاكل مع التناول البلاغيّ القائم(١٤).

ولعلّنا سنعمد إلى المراوحة بين المستويين بشكل منظّم عسانا نُوَفّق إلى إحاطة أشمل بموضوع العمل، وهو دراسة البُعد التداوليّ في شروح التلخيص.

وإن كان نصّ العنوان يحتمل قراءتين على الأقلّ:

١- القراءة الأولى تسلّم بوجود بُعد تداوليّ في المدوّنة، ومن ثمّة يكون البحث عبارة عن كشف ذلك البُعد وإماطة اللّثام عنه.

٢- القراءة الثانية لا تسلّم بوجود بُعد تداوليّ في المدوّنة، ولكنّها تطرح إضافة صبغة تداولية على التناول المتوافر في الشّروح البلاغيّة المدروسة.

فيكون البحث إضافة وتلوينا مخصوصا للمدوّنة التي نشتغل عليها.

التداخل بين النحو والبلاغة:

يُشير بعض الباحثين المستعربين إلى «تطابق في العمق» بين التحليل البلاغي في علم المعاني (مبحث الإسناد) والتحليل النحوي للمبحث ذاته(١٥) وفي ذلك إقرارٌ بثقل وطأة المنهج النّحويّ الذي تكرّس فجعل علم المعاني اختصاصا ضيّقا لا يبلُغه الباحث إلاّ بعد أن ترسخ قدمه في آليات التحليل النحوي.

غير أنّ باحثا عربيّا معاصرا، قد ارتأى أنّ اختلاط مسائل النحو بمسائل علم المعاني، قد اضرّ بالبلاغة من جهة كونه يقيم تعارضًا صميما بين البلاغة بما هي دراسة الكلام الجميل والنحو بما هو دراسة الكلام السليم ، مع تحكيم منهج هذا في تلك. فالمنطق يقول إنّ المنهج الذي يُدرس به «الأسلوب العادي» ليس المنهج نفسه الذي يُحتكم إليه عند دراسة «الأسلوب العالي» أو الكلام السامي بعبارة جون كوهين.لذلك يخلص الباحث إلى الدعوة التالية: «ولعلّي أكون أكثر صراحة حين أدعو إلى تنحية علم المعاني عن كيان البلاغة لتحتفظ البلاغةُ بتجانُسها وصفائها ووظيفتها الجمالية التي تختلف عن وظيفة النحو القائمة على السلامة اللّغويّة»(١٦).

غير أنّ بوهاس وجماعته يروْن أنّ البلاغيين ـ في مبحث الإسناد ـ رغم اشتراكهم مع النّحاة، فقد توصّلوا إلى بعض النتائج التي لم يقف عندها النّحاة. وقد علّلوا ذلك بالمنهج المعتمد لدى أولئك البلاغيين، وهو منهج يتأسّس على اهتمام قارّ لديهم «بربط الأعمال المتّصلة بنظام الكلمات، باستراتيجيات المتكلّم و بآثار المعنى المرتبطة بتلك الاستراتيجيات بانتظام»(١٧)

فالمستعربون يعتبرون البلاغيين على تقارب كبير وتوافق شديد مع النّحاة، غير أنّ ذلك لم يطمس بعض التميُّز لديهم. في حين يرى د. صلاح عيد أنّ ارتباط البلاغة بالنحو منذ عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) في «دلائل الإعجاز» مرورا بفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) وصولا إلى السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) والخطيب القزويني (ت ٧٣٩ هـ) قد شلّ النظر الأصيل في جماليات الأسلوب، وذلك بتسليط منهج النحاة على مباحث البلاغة، ولم تكف محاولة حازم القرطاجنّي في «منهاج البلغاء» في الفصل بين مجالي النحو والبلاغة ولا جهد ابن خلدون في «المقدّمة» في ربط النحو بمجاله الأصلي وهو الإعراب(١٨). فكأنّ التداخل بين مباحث العلمين يُعدّ «خلطا» عند د. صلاح عيد، لا سيما إذا تعلّق الأمر باستبداد النحو بالبلاغة .

غير أنّ بوهاس وجماعته يرون أنّ أسبابا تاريخية تكمن خلف هذه الظاهرة، فقد حاولت البلاغة التخلّص من سيطرة النّحو ، بل أكثر من ذلك، إذ يقرّر المستعربون " أنّ لعلم المعاني نزعة الحلول محلّ النحو بالقوّة (لا بالفعل) (وبعض الصفحات) في دلائل الإعجاز (للجرجاني تلمّح إلى ذلك تلميحا)»(١٩) غير أنّ هذه النزعة قد ولدت ـ في نظر بوهاس وجماعته ـ متأخّرة جدّا (القرن الخامس للهجرة) فهي عاجزة عن أن تزحزح النحو من مكانته التي ابتناها منذ أواخر القرن الثاني للهجرة.

فكان للنحو ذلك المحلّ الأسنى في «الصرح الثقافي

(العربيّ)»(٢٠) وارتضى البلاغيون بالتراتب بين الفنون ،بحيث لا يُصار إلى مباشرة البلاغة إلاّ بعد التفقّه في النحو(٢١).

لنا على كلام د. صلاح عيد نقطة نقديّة، وأخرى على كلام بوهاس وجماعته.

إنّ تفريق د. صلاح عيد بين هدف البلاغة وهدف النحو هو أساس دعوته إلى «تنحية» علم المعاني من البلاغة، وإن كان لم يبيّن هل يقصد بـ «التنحية» إلحاق هذا العلم بالنحو، أم اطّراحه وطمسه، أم إعطاءه منزلة أخرى بين المنزلتين؟

إذا سلّمنا بأنّ اللّغة من حيث هي جهاز (نظام سيميولوجي) عمياء عن الجمال: فهي آلة لإنتاج الكلام وتركيبه. أمّا النحو، فهو الضابط للسلامة والمقبوليّة (يوجد فارق لطيف بين المقبولية acceptabilité والنّحوية grammaticalité ، في النظرية التوليدية، على سبيل التدقيق). وأمّا البلاغة فهي الضابط للجماليّة. فإذا نظرنا إلى مباحث علم المعاني ـ وهو مجال الطعن عند د. صلاح عيد ـ ألفينا أنّ الفصل والوصل والتقديم والتأخير والإيجاز والإطناب والمساواة، أبوابٌ لا مندوحة عنها، عند النظر في نحو النصّ أو بلاغة الخطاب. فإذا أفرغنا البلاغة من هذه الأبواب كان التحليل الجماليّ ناقصا. ولعلّ القول بالتكامل بين النحو والبلاغة أولى عندنا. إذ البلاغة تبدأ عملها عندما يستوفي النحو مهمّته. إذ من غير المنطقيّ النظرُ في بلاغة جُملة لاحِنة (لا نحويّة)، طبعا ينبغي الأخذ بالنحو في مفهومه الواسع بما هو سَمْتُ العرب ونَهْجُهم في تصريف الأقوال وإنشائها.

وربّما شُبّه علم المعاني بعلم الدلالة La sémantique، وهو عند الغربيين بمعزل عن البلاغة (أو الخطابة) La rhétorique، وهذه المقارنة تقودنا إلى النقطة النقدية الثانية التي تتّصل بالقول بانحسار البلاغة واتّخاذها مرتبة أدنى من تلك التي للنحو -كما يشير إلى ذلك بوهاس وجماعته- فهذا التمشّي في التحليل يذكّرنا بتاريخ الأسلوبية -عند الغرب- حيث آلت إلى الذّبول عندما اتُّخذت مساعدة للنقد الأدبيّ وقد أجرى جورج مولينيي حُكما عامّا ينطبق على الأسلوبية الغربية وكذلك على البلاغة العربية، يقول : «عندما يُعدّ علمٌ ما ثانويا بطريقة مُسبقة، فإنّه يضعُف بسرعة»(٢٢)

مقارنة منهج البلاغيين بمنهج النّحاة:

يشير جورج بوهاس وجون بول غيّوم وجمال الدين الكُلُغْلِي إلى التقاليد العربيّة في علم البلاغة معرّجين على القزويني صاحب «تلخيص المفتاح» للسّكاكي (الباب الثالث) وهو المصنّف الذي «فتح عهد الشّروح والحواشي الغزيرة في اختصاص البلاغة»(٢٣) ويشير المستعربون إلى استقرار البلاغة علما يتفرّع إلى ثلاثة علوم:

١. علم المعاني (النحويّة)
٢. علم البيان (بلاغة الصُّوَر)
٣. علم البديع (علم تزيين الخطاب)

ونلاحظ أنّ التسمية الأجنبية التي اقترحوها للعلمين الثاني والثالث تذكّرنا ببعض أقسام الرّيطوريقا في التقاليد الغرّبيّة، إذ يتحدّث تودوروف(٢٤)عن أقسام البلاغة مشيرا إلى أنّ المصنّفات (البلاغية / الخطابية) تقسّم إعداد كلّ خطاب إلى خمس فترات أو خمسة أقسام هي على الترتيب: الابتكار ـ الترتيب ـ الإلقاء ـ التذكّر ـ النّطق (أو التلفّظ).

فقسم الإلقاء يتمثّل في «البحث عن أحسن شكل ممكن للخطاب، وجوهر هذا البحث هو الجنس الأدبيّ بشكل خاصّ (غنائي، ملحميّ، دراميّ ـ تراجيدي أوكوميدي، تعليميّ، تاريخي، إلخ ....) ويكمن أساسا في علم تحسّس الصّور»(٢٥). ويشير تودوروف في موضع لاحق من المرجع نفسه إلى أنّ «البلاغات (أو الخَطابات بفتح الخاء) نزعت في القرن السابع عشر وبدرجة أشدّ في القرن الثامن عشر إلى تركيز اهتمامها على الإلقاء، أي الأسلوب، محقّقة بذلك عمليّا الربط بين البلاغات والبلاغات الثواني أي الشعريّات»(٢٦).

وبتبسيط مخلّ (وكلّ مقارنة هي مغالِطة من بعض النواحي) نقول إنّ علم المعاني يوافق تقريبا، قسمي الابتكار والترتيب(٢٧)، في حين يوافق علمَا البيان والبديع قسم الإلقاء .

وبعيدا عن هذا الهاجس المقارنيّ غير الملائم، نرى من الأصلح تركيز النظر على علاقة علم المعاني بإشكاليات الملفوظ (énoncé) والتلفّظ (énonciation)[٢٨] ويشير بوهاس وجماعته إلى أنّ «قسما لا يستهان به من اهتمام المختصّين في هذا المجال، قد انصبّ على تحليل المعايير الموضوعيّة والذاتيّة اللاّزمة ليكون الملفوظ مناسبا للمقام. هذا الأخذ في الاعتبار للعلاقات بين الملفوظ والتلفّظ قاد إلى أشكلة الأدوار المتوالية للمتكلّم والمخاطب ولحال الخطاب (سياق التلفّظ)، كما أدّى إلى التعرّف على سمات هذه المكوّنات المختلفة لحدث التّواصل، ضمن البنية الشّكليّة للملفوظ»[٢٩].وهذا التحليل مستقيم في نظرنا غير أنّ ما بُني عليه من نتائج يستحقّ التأمّل. يقول المستعربون: «وهكذا، فإنّ الحُكم نفسه (المحتوى القضوي نفسه)، لا ينبغي –حسب المختصّين في علم المعاني– أن يُقدّم بالطريقة ذاتها إلى المخاطب الخالي الذهن أو الطالِب أو المنكر.

وبالمِثل، يمكن حذف عناصر تكوينية أساسيّة من الملفوظ (المسند إليه –المفاعيل– أدوات التعريف) دون خسارة، وربّما حقّق ذلك الحذف فضْل نجاعة واقتصاد، أحيانا، إذا كان السياق المقاميّ الموضوعي ّأو العالم الذهنيَ الذاتيّ للمخاطب يسمح بتعويض العناصر المحذوفة. في حين أنّ عمليّات الحذف التي لا تتوفّر على ضمانات موضوعية وذاتية بالاسترجاع، تَصِمُ الملفوظ بعدم المناسبة»[٣٠] يمكننا أن نقول عن هذه الاستنتاجات الصائبة في مجملها عن ظاهرتي مراعاة حال المخاطب والحذف أنّها –رغم صوابيّتها– تبدو انتقائية. فالظاهرة الأولى تتعلّق بالمخاطب: فإذا كان خالي الذهن يتوجّه له القول خاليا من المؤكّدات كقولك –:

(أ) عبدُ اللّه قادمٌ

أمّا إذا كان متردّدا بين القدوم وعدمه، فنستعمل مؤكّدًا واحدا لنرجّح كفّة القدوم فنقول:

(ب) إنّ عبدَ اللّه قادمٌ

وإمّا إذا كان المخاطب مُنكرًا تماما لمسألة القدوم، فعند ذاك يُحتاج إلى مؤكّديْن فأكثر لإزالة الوهم العالق بذهنه فنقول:

(ج) إنّ عبدَ اللّه لَقَادِمٌ

وقد استعملنا في هذا القول مؤكّدين هما (إنّ) واللاّم في صدر الخبر.

وقد نزيد على ذلك إخراج القول من الإخبار إلى الإنشاء باستعمال تأكيد مغلّظ كالقسم:

(د) واللّه إنّ عبد اللّه قادِم (أو لَقادِمٌ)

وخروج القول من صيغة الإخبار إلى صيغة الإنشاء، فيه تقوية أشدّ لدرجة التأكيد. إذن ثمّة سلّمية تحكم قيس حالة المخاطب الذّهنية، فيرد القول مستجيبا لها على المقتضى المطلوب .

أمّا الظّاهرة الثانية المتعلّقة بالحذف ، فقد أدرجها الشرّاح تحت باب «القول في أحوال المسند إليه»، وقد قدّم الشرّاح الحذف على سائر الأحوال (كالذّكر بأنواعه) استنادًا إلى قاعدة منطقية أوردها التفتازاني (على سبيل المثال) في قوله: «قدّمه (أي الحذف) على سائر الأحوال لكونه عبارة عن عَدَم الإتيان به، وعدمُ الحادثِ سابقٌ على وجوده»[٣١]. فالحذف «من حيث مفهومه اللّغوي يعني الإسقاط»[٣٢]، وهذا يُشعِر بأنّه العدمُ بعد الإتيان، لذلك فالمقصود بالحذف هو المفهوم الاصطلاحيّ: وهو عدمُ الإتيان بالمسند إليه.

وقد انتبه الشرّاح إلى أنّ ظاهرة الحذف بوصفها حالا من أحوال المسند إليه، إنّما تتعلّق أساسا بالمبتدأ لا بالفاعل (لأنّ الفاعل «مُستَكِنٌ في الفعل» كما يقول النّحاة)[٣٣]

المنوال النحوي و المنوال البلاغيّ

يشير بوهاس وجماعته إلى التناقض القائم بين المنوالين النحويّ والبلاغيّ في تحليل الملفوظات. يقولون: «(...) إنّ المختصّين في علم المعاني، قد طوّروا منوالا للتحليل الشكلي للملفوظات، تُناقضُ بساطتُه ورشاقتُه تعقيد التحليل التقليدي للنّحاة واعتباطيّته أحيانا»[٣٤] لا شكّ أنّ هذا الوصف لتحليل النحاة يتناقض وموقفَ الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف، فما سمّاه بوهاس وجماعته «اعتباطيّة التحليل أحيانا» قد يُقصد منه ما يسمّى «تمحُّل النّحاة» وقد بيّن الأستاذ الشريف أنّ

اعتماد النّحاة أشكالا نحويّة نادرة ومعقّدة أحيانا إنّما هو «اختيار ذو قيمة منهجيّة، إذا كان القصدُ منه مثلا اختيار قدرة النظريّة على التكهّن بالظواهر قبل ملاحظتها ووضعها«، ويستنتج الأستاذ الشريف قائلا: «فليست الجملة (...) تأديةً عفويّةً لمعنى (...)، بل تأديةٌ مبحوث عنها ومقنّنة بتمشٍّ منهجيّ واضح مُسيَّر بنظريّة نحويّة ذات أبعاد تطبيقيّة في معالجة النّصوص الأدبيّة بحثا عن معناها، و النّصوص الشّرعيّة احترازا من الخطإ في فهم أحكامها».(٣٥)

وكيلا يكون النقد المتّجه إلى موقف بوهاس وجماعته اتّهاما للنّوايا أو رجمًا بالغيب، نعرض تصوّرهم لتميّز التحليل البيانيّ للمشتغلين بعلم المعاني عن التحليل النحوي، يقولون: «هذا المنوال الذي نكتشف عناصره الأساسية عند الجرجاني، يقوم على بعض المفاصل الوظيفية الأساسية التي يمكن تلخيصها كما يأتي:

(١) كلّ ملفوظ بسيط يتكوّن من علاقة إسنادية بين مسند إليه ومُسند.

(٢) في كلّ ملفوظ، ما خرج عن المسند إليه والمسند، فهو قيد يتسلّط على المسند عليه أو على المسند أو على العلاقة الإسنادية. ويحمل هذا القيد حصْرًا للّفظ الذي يتعلّق به .

(٣) عمليّة التقييد يمكن تكرارها، أي إنّ قيدًا يمكن أن يُسلّط على قيد آخر؛

(٤) كلّ ملفوظ معقّد يُحلّل إلى إسناد بسيط واحد تتعلّق به عمليّة تقييد واحدة أو أكثر، وتكون للعملية تلك بنية إسناديّة هي الأخرى. وكذلك عمليّات التخصيص للمركّب الاسميّ (التعريف، النعوت، الإضافة، البدل، إلخ...)، هي قيود تتسلّط على المسند إليه أو على اسم آخر. وبالمثل فإنّ المفاعيل بأنواعها، هي عمليّة قيد على المسند. أخيرًا فإنّ ملفوظا معقّدًا كالشرط مثلا، يُحلّل إلى جواب الشرط (إسناد بسيط) يتعلّق به الشرط (قيدٌ إسناديّ).

هذا المنوال لتحليل الملفوظات القائم على الثنائية: الإسناد والقيود، ليس التمييز الرّواقيّ بين المحتوى القضوي والأحوال (الأنماط / الكيفيّات) -كما لا يخفى- وهو التمييز الذي استعادته اليومَ بعضُ المدارس اللّسانية . ومع ذلك، فلا شيء يسمح، في الحالة الرّاهنة للمعارف، باعتبار هذا التوازي، ضربًا من الاقتراض (الاقتباس).

ومهما يكن من أمر، فإنّ هذه المقاربة الوظيفية لبنية الملفوظات تسمح في الواقع بتحاليل ابسط وأكثر إقناعا شكلا ومضمونا من ثقل الآلة المنطقيّة النحويّة التي آل إلى استعمالها النّحاة العرب المتأخرون«(٣٦).

قد يكون الموقف الذي ننقله عن بوهاس (وغيره) مغريا بعض الشيء بما أنّه يُنصف البيانيين المشتغلين بعلم المعاني ويبرز مواطن الإضافة الحقّة في المنوال الذي اتّخذوه لهم. غير أنّ هذا الموقف سرعان ما يفقد بريقه إن نحن واجهناه بنقد يتساءل سؤالا إنكاريّا عن قيام موقف بوهاس على التفريق التقابليّ بين المنوالين النحوي والبلاغي، والحال أنّ البلاغيين أنفسهم يتحدّثون عن التداخل بين العلْمين، بل أكثر من ذلك: أليس الجرجاني نحويّا قبل أن يكون بيانيّا؟ ثمّ إنّ ما وُصف به منهج النّحاة من سيطرة الآلة المنطقية النحوية الثقيلة عليه، ينسحب -كما هو شائع- على منهج السّكاكي في تقنينه البلاغي وقد سار على هدْيه البلاغيون المتأخّرون.

ولعلّ هشاشة هذا الطرح قد جعلت أصحابه يقلّلون من شأن ما ادّعوه قارئين ما توهّموه من انزياح المنهج البلاغيّ قراءة تاريخية تُنسِّب الأمر وتعيد الدرّ إلى مكمنه، إذ يستدرك بوهاس ومَن معه قائلين: «ومع ذلك ينبغي أن نُشير إلى أنّ هذين المنوالَيْن لم يدخلا في صراع في الثقافة العربية: رغم أنّ لعِلم المعاني نزعة الحلول محلّ النحو، بالقوّة (لا بالفعل) (وبعض الصفحات (في دلائل الإعجاز) للجرجاني تُلمَح إلى ذلك تلميحًا)، فلَكَوْنها وُلدت متأخّرة جدّا، فإنّها لم تكن لتتمكّن اجتماعيا من تهديد مكانة هذا الفنّ (النحو) في الصرح الثقافي (العربي)»(٣٧)

الثالوث: النحو والبلاغة والتداولية

إنّ قول فان دايك(٣٨) في كتابه «النصّ والسّياق» في الصفحة الثامنة عشرة: «وكان ينبغي أن نخصّص

أيضا كيف أنّ التراكيب الشكلية الصرفية ترتبط بالبنيات الدلالية السيمانطقية» إنّما يذكّرنا بقول أورده جار اللّه الزّمخشري صاحب الكشّاف «إنّ الزيادة في البناء لزيادة المعنى»(٣٩). والفرق بين القولين أنّ الإشارة التي جاء بها دايك تحيل على العلاقة الجدلية عموما بين المستوى الشكلي والمستوى الدلالي، في حين تحيل ملاحظة الزمخشري على ظاهرة تختصّ بها العربية (وربّما اللّغات الاشتقاقية الأخرى كذلك) وتتعلّق بحمل الجذر معنى أصليّا يظلّ محفوظا في كلّ الصيغ التي يوضع فيها، وتنضاف إلى المعنى الأصلي معان صيغية تختلف باختلاف الصيغة. فملاحظة الزمخشري مبنية على استقراء للّغة العربية. أمّا إشارة فان دايك فعامّة تتّصل بإثبات قرابة/علاقة بين البنية الصرفية الشكلية والبنية الدلالية المعنوية.

يشير فان دايك إلى أنّ المستويين الشكلي (الصوري) والدلالي لا يكفيان لتحديد بنية العبارة، بل من الضروري إتمام ذلك بمستوى ثالث هو مستوى فعل الكلام . ومن ثمّة تتميّز ثلاثة مستويات :

(١) المستوى الصرفي التركيبي (يعتني بصورة العبارة).

(٢) المستوى الدلالي (يهتمّ بمعنى العبارة).

(٣) المستوى التداولي (يتعلّق بوظيفة العبارة).

غير أنّ فان دايك يمتنع عن إعطاء حلّ لإشكالية العلاقة بين النحو والتداولية، سواء أقامت تلك الصلة على الاستقلالية المحفوظة لكلّ مستوى أم نشأت عن اندراج أحدهما في الآخر. وغير بعيد يلوح موقف هرمان باريه وإن كان تناوله للمسألة يفحص أكثر من دايك الصلة بين المستويين، ولكنّه يقول بوجود حدود غامضة / غير مستقرّة بينهما(٤٠).

ويشير دايك في أحد هوامش الفصل الأوّل إلى مسألة تبدو لنا مهمة، تتعلّق بالصلة القائمة بين النحو والبلاغة ، ذلك أنّه يقول: «إنّ صياغة القواعد التداولية من علم النحو تعني أنّ مثل هذا النحو ينبغي أن يفسّر ليس فقط القدرة على تركيب العبارات «الصحيحة» بل القدرة على استخدام مثل هذه العبارات في بعض المواقف التواصليّة استخداما مطابقا وتُسمّى القدرة الأخيرة «الكفاءة التواصليّة»(٤١) يبدو أن دايك في هذه الإشارة لم يخرج عن إعطاء دور بلاغي للنحو ، فانتفاء العبارات المناسبة للمقام يدخل في إطار اهتمام البلاغي لا النّحوي فيما نقدّر إذ مراعاة مقتضى الحال ومناسبة المقال للمقام ممّا يدخل في أدبيات علم المعاني.

وهذا الاتّجاه نرى باريه يسمّيه إكساب النحو صبغة بلاغية (Rhétorisation de la grammaire) على أنّه تجدر الإشارة إلى أنّ الأمر لا يتعلّق بتوسّع إمبريالى لأحد المستويين على حساب الآخر، ولكن نفهم المسألة على النحو الذي ذهب إليه فرنسوا راستيي (François Rastier) إذ عدّ التداولية بديلا للبلاغة الكلاسيكية(٤٢) حيث تشتغل بأدواتها وعلى ميدانها ومن ذلك فكسّر الحواجز بين النحو والبلاغة يعني من جهة أخرى إكساب النحو مسحة تداولية (Pragmatisation) على رأي التداولية المدمجة.

ويبدو أنّ فان دايك يتراوح في موقفه من النحو بين النحو «الضيّق» المنحصر فقط في علم التراكيب، وبين النحو بمعناه الواسع الذي يندرج فيه المكوّن التداولي والمرجع الدلالي وشروط التأويل الناتجة عن معرفة العالم الدلالية وكذلك علم السيمانطيقا الكليّ(٤٣) ثمّ يقرّر أن يختار النّحو بمعناه الواسع، معلّلا اختياره هذا بأنّه يمكّنه من «تعليل عدد كبير من ضروب التَعميم (في كلّ من الجمل و الخطاب) في حدود الإطار النّحوي نفسه»(٤٤).

(Endnotes)

1- Jacques Moeschler&Anne Reboul :Dictionnaire encyclopédique de pragmatique ,Ed :du seuil,1994 p.79

2- op. cit. p. 88

عن المنطق غير الصّوري انظر برلمان ١٩٧٧ Perelman، وعن المنطق الطبيعي انظر غرايز ١٩٨٢و ١٩٩٠ وغرايز (ط.) ١٩٨٤ ؛ بورالBorel وغرايز Grize وميفيل Miéville ١٩٨٣ ، فينيو Vignaux ١٩٧٦ .

٣- وجهة النّظر<< المستوفية شروط الحقيقة>>، أخذنا ترجمة هذا المصطلح عن عبد الله صولة: الحجاج في القرآن من خلال أهمّ خصائصه الأسلوبية، منشورات كليّة الآداب بمنّوبة، سلسلة لسانيات، المجلّد ١٣ ، ٢٠٠١،ج.١ ، ص.٣٠.

٤- يمكن أن نضرب مثالا على ذلك: يسأل الزوج زوجته: هل العشاء جاهز؟

فتجيبه: هو تقريبا جاهز. فالجواب يستلزم أنّه غير جاهز.

5- Ibid p. 89

6- F. Armengaud : La pragmatique, PUF, 1993, p. 34

7- Op. cit. . p.p. 36 – 37

8- Op. cit. . p. 37

9- Op. cit. . p.40

10- Op. cit. . p.44

١١- << الأعمال المتضمّنة في الأقوال>> نترجم به مصطلح (Actes illocutionnaires) الفرنسي . وقد آثرنا هذه الترجمة على أخرى واردة هي << الأعمال اللاّقوليّة >> وقد استعملها شكري المبخوت في فصل» الحجاج في اللّغة «ضمن» أهمّ نظريّات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم»، كليّة الآداب منّوبة ، ١٩٩٨، وأورد عبد الله صولة الترجمتين معا: (الحجاج في القرآن، مرجع مذكور، ج١، ص١٠٧). (أمّا أثناء مناقشة الرسالة فقد نبّهنا الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف إلى أنّه من الأفضل أن نختار ترجمة أكثر اختصارا وهي الأعمال اللاقولية. غير أننا وإن اقتنعنا برأيه، فإننا آثرنا أن نترك الاختيار الأول ليكون شاهدا على اجتهاد عملنا به في فترة ما ثمّ لم نجد غضاضة في تغييره إلى سواه، عملا بالقاعدة القائلة «لا مشاحّة في الاصطلاح إذا بانت المعاني»...)

ومناط تفضيلنا الترجمة التي اخترنا على الأخرى أنّ المصطلح وارد على الفرنسية من الإنجليزية (الأمريكية) التي ظهر فيها أولا «Illocutionary acts» ومعلوم أنّ السابقة (in) (وقد ماثل الحرف (n) الحرف (l) (المجاور له) تدلّ في الانجليزية على الداخل أو المضمّن، في حين أنّ السابقة ذاتها تدلّ في الفرنسية على الضدّ أو العكس كـ: (متعدّ: transitif) مقابل (غير متعدّ: intransitif)<<والسابقة (in) كما تذكر فرانسواز أرمنقو، من اللاتينية تعني (في) والجذع (locutio) يعني الخطاب؛ فالعمل المضمّن في القول هو ما نفعله ونحن نتكلّم>>:

La pragmatique, P.U.F.Paris, 1993, p 78 F. Armengaud

ويوافقنا مسعود صحراوي في الترجمة ذاتها وإن كان يرسمي العمل فعلا. أنظر: د. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي، ط١، بيروت، دار

الطليعة، ٢٠٠٥، ٤٢.

وقد وجدنا اقتراحات أخرى لترجمة المصطلح نفسه منها «الفعل التكلّميّ» أو «فعل الإنجاز»، طه عبد الرحمن: اللّسان والميزان أو التكوثر العقلي، ط١، الدار البيضاء ـ بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٨، ص ٢٦٠، الهامش(١٠).

ومعلوم أنّ (Actes illocutionnaires) و(Actes illocutoire) هما بمعنى .

12- F. Armengaud : La pragmatique, PUF , 1993 , p.127

13- Op : cit. p.p. 47 - 48

١٤- هذا التفريع في الافتراض يجعلنا نتفق مع ما قاله مسعود صحراوي «(...) ولكن استقلالية التراث العربي لا تبرر الممارسات الإقصائية الحزبية التي تجعل منه غير قابل للتحاور العلمي المنصف مع معطيات العلوم المعاصرة، ولا سيما إذا توافرت لبعض مفاهيمها الكفاية العلمية الوصفية والتفسيرية المناسبة لدراسة البعد التواصلي الإبلاغي للظواهر الخطابية phénomènes discursifs للغة العربية.»، التداولية عند العلماء العرب، ص٨.

15- Sylvain Aurous: Histoire des idées linguistiques, tome1, chap. IV, section 2: l’analyse grammaticale dans la tradition arabe classique (G. Bohas, J – P. Guillaume, D. Kouloughli) , Pierre Mardaga éditeur , Liège , Bruxelles , 1989, p.271.

١٦- صلاح عيد : الأسلوب الأدبي بين الاتّجاهين النّحوي و البلاغيّ، القاهرة ، مكتبة الآداب ، ١٩٩٣ ، ص. ٦

17- Sylvain Aurous: Histoire des idées linguistiques p. 271 التـرجمة من عندنا (عنوان سابق)

١٨- د. صلاح عيد : الأسلوب الأدبي ، ص. ٦

19- Sylvain Aurous: Histoire des idées linguistiques, p. 270

20- Sylvain Aurous: Histoire des idées linguistiques,p.270

٢١- وتتجلّى هذه الظاهرة في التعليم المدرسي إلى الآن، حيث يُدرس الإعراب والتصريف منذ التعليم الأساسي في مرحلته الأولى، ولا تدخل البلاغة إلاّ بعد الفراغ من اكتساب المعارف النحوية الضرورية، أي في بداية التعليم الثانوي، ولا يدوم تعليمها إلاّ سنة واحدة .

22- G Molinié , Art. Stylistique , in Encyclopædia Universalis , Vol. 21, Paris, 1996, p. 706

23- G. Bohas, J-P. Guillaume, D. Kouloughli: L’analyse grammaticale dans la tradition arabe classique, in Sylvain Aurous: Histoire des idées linguistiques, Tome 1, Pierre Mardage éditeur, Liège, Bruxelles, 1989 ,p.-p. 260 – 282

24- T. Todorov: Poétique, in. Encyclopædia Universalis , Paris, 1990

25- Ibid.

26- Ibid.

٢٧- نشير مجدّدا إلى سذاجة المقارنة، ولكن لابأس من التذكير بأنّ الابتكار -كما يرى تودوروف- قسمٌ من الخطابة يشمل «البحث عن الأفكار وأساسًا الحجج والبراهين التي ستكوّن مادّة الخطاب وأساسه» براهين طبيعية أو واقعية؛ براهين اصطناعية، أي تعود، إلى الفنّ و التي تُسمّيها المصنّفات أيضا مواضع (topoï) إنّها كلّ التأثيرات والوسائل الممكنة -عددها خمس عشرة- تستطيع تأثيث الخطاب: العودة إلى الاشتقاق، إلى التعريفات، إلى الترقيم، إلى اعتبارات عن الصّلة بين الجنس والنّوع، بين السّبب والتأثير، المقارنة، المتضادّات، الظروف.

ولكن الابتكار يشمل أيضا، وهذا غريب بالنسبة إلى التفكير المعاصر، بناء المتكلّم شخصيّته (أخلاقه) بنفسه،

لأنّها تتحكّم كثيرا في مصداقيّته خطيبا؛ ثمّ عِلم استعمال العواطف وهو شديد الحَدْسيّة، فهي أضمن «سرّ للذّهاب إلى القلب» كما يقول مصنّف جيبار (١٧٣٠) Gibert.

أمّا الترتيب، فيُعلّمنا تنظيم الموادّ المجمّعة عبر الابتكار حسب النظام الأنسب. ولكن مهما يكن المكان المختار لاستعمال هذه الموادّ في خطاب مُعطًى ، تتّفق كلّ المصنّفات إجمالا على نظام عامّ. فعن بوردالو Bourdaloue أنّ الاستهلال يجلب الانتباه ثمّ يقترح سؤالا مع إعلان عدّة نقاط تحتويها (القسمةُ)؛ ويعرض السردُ الأحداثَ والحجج (للتأكيد) وضدّ (التفنيد)، والموجز يلخّص التقاط المحصّلة، ثمّ تمنح خاتمة الخطبة لها الطاقة المنطقية، الانفعالية، الجمالية للضربة الأخيرة المتقنة»

T. Todorov : Poétique, in Encyclopaedia Universalis, paris, 1990.

٢٨- يقول محمد الشاوش : «وتجدر الإشارة إلى أنّ من يترجم العبارتين الفرنسيتين énonciation و énoncé بالتلفّظ والملفوظ على الترتيب، لا يحصل من هذه الترجمة إلاّ على تحريك الشّفتين وإصدار الصوت، وهو معنى بعيد عن معنى العبارتين الفرنسيتين، والأنسب أن يجعل مقابلهما «القول». بمعنى المصدر الدّال على الحدث للأولى، وبمعنى الاسم أي المقول للثانية». أصول تحليل الخطاب (مرجع مذكور ، ج٢، ص٦١٨).

إن كانت وجهة نظر الشاوش وجيهة من جهة النقد، فإنّها تثير إشكالا عندما يتعلّق الأمر بالاقتراح البديل. إذ هو قد اتخذ كلمة(قول) ترجمة للكلمتين الفرنسيتين، وهذا الضرب من الاشتراك، وإن أوحى بثراء معاني كلمة (قول) في العربية، فإنّه يوقع في الالتباس عند الاستعمال.

29- G. Bohas et al. Ibid.

30- G. Bohas et al. Ibid.

٣١- شروح التلخيص ، ج. I، شرح التفتازاني ، ص. ٢٧٣.

٣٢- شروح التلخيص ، ج. I، حاشية الدّسوقي ، ص. ٢٧٣.

٣٣- انظر تحليلا موسّعا لظاهرة الحذف في باب «أحوال المسند إليه»، من هذا العمل.

34- G. Bohas et al.: L’analyse grammaticale dans la tradition arabe classique , in. Sylvain Aurous: Histoire des idées linguistiques, Tome 1, Pierre Mardage éditeur, Liège, Bruxelles, 1989, p.268

٣٥- محمّد صلاح الدين الشريف: تطابق اللّفظ والمعنى بتوجيه النّص إلى ما يدلّ على المتكلّم، حوليات الجامعة التونسيّة، عدد ٤٣، ١٩٩٩، ص. ٤٠.

36- G. Bohas et al. Op. cit. p.- p. 268 – 269

(الترجمة العربية لنا وما ورد بين معقّفين هو اقتراح آخر أو توضيح وشرح)

37- Op. cit. p. 270

٣٨- فان دايك: النصّ و السّياق، ترجمة عبد القادر قنيني، الدار البيضاء إفريقيا الشّرق ٢٠٠٠.

٣٩- جار اللّه الزمخشري: الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،ط.١، دار الفكر، ١٩٧٧،ج ص.٤١.

٤٠- يقول هرمان بارّيه: «إنّ الحدود بين النحو والبلاغة ليست مستقرّة، لا سيّما وأنّ معيار التمييز بين المنظورين ليست الاصطلاحية (conventionnalité) ، بالمعنى الكلاسيكي للعبارة. فكلّما كانت إجراءات اكتشاف التداوليّة

معقّدة وناقدةً، استرجعنا النحو في دائرة البلاغة وابتعدنا عن ظواهر ليست اصطلاحية إلاّ لسانيّا».
Herman Parret : Prolégomènes à la théorie de l'énonciation : de Husserl à la pragmatique, Peterlang, Berne ,1987,p .217

٤١- فان دايك، النص والسياق، ص٣٢، الهامش٤.

٤٢- يقول فرانسوا راستيي : «(...) كما حاولت التداولية ـ وهي فرع آخر من فلسفة الدلالة ـ أن تضع في الاعتبار البنى النّصيّة عبر بحوثها في الحجاج وعبر تحليل المُحادثات وتبقى روابطها باللسانيات غير واضحة وفي الواقع -وكما بيّنّا ذلك في غير هذا الموضع- فإنّ التداوليّة قد عوّضت البلاغة في جانب (من الجوانب)، بعد انفجار الثالوث trivium (النحو / البلاغة / الجدل) لذلك فهي تتخذ من التخاطب موضوعا لها بدلا من النصّ في حدّ ذاته»
François Rastier : Sens et textualité, Hachette sup. paris, 1989, p 6

(الترجمة لنا، التسطير من عندنا، ما ورد بين معقّفين من إضافتنا)

٤٣- فان دايك، النص والسياق، ص٢٩.

٤٤- نفسه، ص٢٩.